العدد (1872) السنة الثامنة - الأحد (8) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الـديمـقـراطـيـة لـيـسـت انـتـخـابـات فـقـط !

تشكل الانتخابات ركناً اساسياً من اركان الديمقراطية.فلا ديمقراطية كاملة من دون انتخابات حرة نزيهة ،ينظمها قانون ديمقراطي وتشرف على اجرائها هيآت مستقلة بعيدة عن تأثير الحكومات اوالجهات النافذة في الحياة السياسية في البلد المعني. فالدستور العراقي الذي اعدته وزارة المستعمرات البريطانية وشرّعه المجلس التأسيسي العراقي في العام ١٩٢٥،كان من حيث الشكل دستوراًجيدا ، برغم الصلاحيات الكبيرة التي اعطاها للملك . ولكنه ظل حبراً على الورق ،في ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة نزيهة، في ظل السيطرة البريطانية ايام الانتداب ، الذي استمر الى العام ١٩٣٢، ومن ثم في ظل الحكومات التي اعقبت ذلك. إذ مسخت تلك الحكومات عملية الانتخابات ، وحولتها الى عملية تعيين لغالبية اعضاء المجالس الانتخابية من قبل الوزارات التي تعاقبت على الحكم . ولذا لم يكمل اي من المجالس النيابية مدته القانونية ، كما ينص الدستور، وهي اربع سنوات،إلا مجلساً واحداً من بين بضعة عشر مجلساً تشكلت ايام الحكم الملكي بين ١٩٢١و١٩٥٨ .وذلك ان كل وزارة من الوزارات التسعة والخمسين ،تقريباً ،كانت تعمد الى حل البرلمان واجراء انتخابات شكلية في الغالب لتملأ مقاعد البرلمان بأنصارها.

عبد الرزاق الصافي
كاتب عراقي

ولعل الشاهدالواضح على هذا الامر ما اعترف به نوري السعيد ، وهو الذي ألّف اربع عشرة وزارة من الوزارات التسعة والخمسين وكان قطباً اساسياًالى جانب الوصي عبد الإله ،في اواسط الاربعينات من القرن الماضي ، يوم قال في مجلس النواب ، ان كل اعضاء المجلس يحتلون مقاعدهم فيه بإرادة الحكومة . وتحدّى اي نائب لا يقر بذلك ، ان يستقيل من عضوية المجلس، ويرشح ثانية دون رضا الحكومة ، لنرى هل يستطيع الفوز ام لا؟!

وهناك واقعة "طريفة" في هذا الخصوص ، وهي ان جريدة الرائد البغدادية استطاعت في العام ١٩٤٦ ان تحصل على القائمة التي اعدتها الحكومة للنواب الذين "سيفوزون " في الانتخابات ،ونشرتها قبل يوم من اجراء الانتخابات .وكانت نتيجة "الانتخابات" مطابقة للقائمة ، في ما عدا تغيير واحد بسيط وهو "فوز" احد انصار الحكومة في مدينة العمارة بدلاً من الرمادي او الفلوجة!

وبلغ استهتار نوري السعيد حداً فاضحاً يوم اقدم على حل مجلس النواب في العام ١٩٥٤،بعد عقد جلسة واحدة له فقط ، رغم ان الاكثرية فيه كانت من انصاره . وذلك بسبب فوز الجبهة الوطنية الإنتخابية ، التي ضمت قوى المعارضة ، بأحد عشر مقعداً في البرلمان الجديد ، من بين مئة وخمسة وثلاثين مقعداً، هي مجموع مقاعد البرلمان. وعمد الى اصدار مراسيم غير دستورية الغى فيها الحياة الحزبية واجازات المئات من الصحف والمجلات والمئات من المنظمات والنقابات والجمعيات ،واقدم على اسقاط الجنسية عن العديد من العراقيين من مختلف الانتماءات السياسية المعارضة، وهو امر يحرمه الدستور. الامر الذي سد سبل اي تطور سلمي للوضع بأتجاه الديمقراطية.

وسد انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣الموحى به من المخابرات الامريكية(السي آي أي) ، وحظي بدعم القوى الرجعية والحكومات والقوى القومية المعادية للديمقراطية، الطريق على ما صرح به عبد الكريم قاسم من انه يعتزم اجراء انتخابات المجلس الوطني في ذلك العام .

واستمر الوضع بدون اي شكل من اشكال الانتخابات لمجلس تشريعي حتى بداية الثمانينات يوم اقدم النظام الدكتاتوري على إجراء انتخابات لمجلس وطني اسوأ من برلمانات الحكم الملكي،بدرجة كبيرة جداً، ذلك انه اشترط ان يكون المرشح في الانتخابات ممن يلتزمون بـ"مبادىء الحزب والثورة" اي ان يكونوا بيادق بيد رئيس النظام ،فضلاًعن محدودية وضآلة وشكلية صلاحيات المجلس . ولذا سمّى ابناء الشعب ذلك المجلس بـ" الاسطبل الوطني"تعبيراًعن إزدرائهم ورفضهم القاطع لمثل هذه المجالس المزيفة.

ان الحكم الدكتاتوري، الذي استمر اربعين عاماً ، قد شوّه الحياة السياسية ووعي المواطنين ، الامر الذي ادى الى تغليّب الانتماءات الضيقة الدينية والطائفية والعشائرية والقومية على الإنتماء الوطني. وجرى تكريس هذا الامر السيء من قبل الامريكان حتى قبل اقدامهم على احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، عندما ركزوا، في تعاملهم مع قوى المعارضة على اعتبار الشعب العراقي سنة وشيعة واكراد بأمل ان يلغوا الانتماءات السياسية التي كانت تسود في الحركة الوطنية العراقية ، وفي الواقع السياسي في البلاد ، اي التيارت القومية والدمقراطية اليسارية منها والوسطية. وواصلوا هذا النهج بعد اسقاط النظام الدكتاتوري تناغماً مع إلحاح واصرار احزاب وقوى طائفية .

وكان من نتائج ذلك أن تكرس هذا الامر تحت مسمّى مكونات الشعب العراقي. وعندما جرت الانتخابات اكثر من مرة ظلت الغالبية الساحقة من الناخبين تصوّت ليس لبرامج سياسية وطنية واضحة ، بل للانتماءات الضيقة الطائفية والدينية والقومية والمناطقية . الامرالذي شوّه الانتخابات وافرز مجالس نيابية ومجالس ادارة للمحافظات يغلب عليها الطابع الطائفي الضيّق رغم إدعاءات الكتل التي فازت بالإنتخابات بأنها "وطنية".

ولعل حالة الاستعصاء التي تحكمت بالعملية السياسية العراقية ، وحالت دون تشكيل الحكومة ، رغم مرور ما يزيد على الاربعة اشهر من اجراء الانتخابات ، ولا يعرف على وجه الدقة متى ستنتهي ، ورغم ما اثاره هذا الاستعصاء من تذمر واسع بين صفوف الشعب ، خير دليل على ان الانتخابات وحدها ليست كافية لبناء نظام ديمقراطي برلماني اتحادي دستوري ، بل ان هناك حاجة ماسة لخلق واشاعة ثقافة ديمقراطية تُخرج المواطنين من اعتماد انتماءاتهم الضيقة الى رحاب الانتماء الوطني العام ، والضغط على القوى السياسية التي تتصدر الساحة العراقية للتخلي عن مفهومهاالخاطىء عن الديمقراطية،إذ تعتبرهامجرد آلية للوصول الى السلطة، وليست فلسفة متكاملة لا تقبل التجزئة لنظام دولة ،بما في ذلك التداول السلمي للسلطة. والتخلي كذلك عن توجهاتها الضيقة والتمسك بمصالحهاالانانية الضيقة على حساب المصلحة الوطنية العليا للشعب كله . وإلا سينتظرها الفشل في الانتخابات القادمة.

ان هذا الواقع يبيّن كم هي مهمة صعبة وثقيلة يتحملها التيار الديمقراطي الذي أبعد قسراً، بكل فصائله ،بإجراءات وتعديلات غير دستورية لقانون الانتخابات ،كما قضت المحكمة الاتحادية ،عن ان يكون له اي تمثيل في المجلس النيابي الجديد ، رغم جذوره العميقة في الارض العراقية ورغم ما يمتلكه من كفاءات سياسية وثقافية وفنية وادارية في جميع المجالات .

انها مهمة صعبة ، ولكنها ليست مستحيلة ، بحكم الايمان بقدرات التيار الديمقراطي اذا عُبئت ،هذه القدرات، بشكل صحيح وفعّال ،وبأن الشعب العراقي يمتلك من الحيوية ما يمكنه من ادراك القصور في العملية السياسية الحالية وضرورة الخلاص من هذا القصور ، والسير نحو تعزيز الجهود لبناء العراق الديمقراطي الاتحادي التعددي على اسس متينة ، تخلصه مما شاب العملية السياسية طيلة السنوات الماضية من اخطاء وخطايا.

الـــوفـــد والإخـــــــوان.. ومـقـولـة الـقـطـبـين

حسين عبد الرازق
كاتب مصري

منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ بالسماح بقيام ثلاثة أحزاب (يمين ووسط ويسار) بعد هيمنة نظام الحزب الواحد (هيئة التحرير - الاتحاد القومي - الاتحاد الاشتراكي العربي) على الحياة السياسية منذ إلغاء الأحزاب في يناير ١٩٥٣ ولمدة ٢٣ عاما متصلة، وبالتالي احتكار حزب واحد - حزب الرئيس - على السلطة والثروة طوال ٣٤ عاما.. منذ ذلك الحين والحزب الوطني الديمقراطي حريص على عدم وجود حزب آخر قوي قادر على منافسته وتهديد احتكاره للسلطة، مستخدما في ذلك التشريع وجهاز الدولة وتزوير الانتخابات وأجهزة الأمن.

وهكذا خاض الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة الرئيسي الراحل السادات، والذي نشأ عام ١٩٧٨ بعد أن كان يحمل اسم (حزب مصر العربي الاشتراكي) عند تأسيسه عام ١٩٧٦ كأحد أحزاب (منابر) ثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكي، خاض معركة شرسة ضد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي مثل منافسا حقيقيا له معبرا عن تيار اليسار المصري بكل تاريخه.

لقد اختار مؤسسو حزب التجمع منذ اجتماع هيئته التأسيسية الأولي في ١٠ أبريل ١٩٧٦ التأكيد علي استقلاليته، وطرح برنامج سياسي نقيض لبرنامج الحكم، رافضين أن يكون حزبهم جزءا من الديكور الديمقراطي الذي أراده السادات زينة لحكمه يكسب به رضا الحزب الرأسمالي، ولم يكن السادات مستعدا لقبول حزب بهذه الصفات، فقاد حملة هيستيرية ضد التجمع وقادته وكوادره شارك فيها بنفسه ومعه أجهزة الحكم ورئيس الوزراء والوزراء ورؤساء تحرير الصحف (القومية) وخطباء الجوامع، وجاءت انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وموقف الحزب الإيجابي منها وإدانته للتخريب وتحميل الأمن المسؤولية عنه، لتتواصل حملة الاتهامات للتجمع وقادته، ويلقي القبض علي أكثر من ١٤٠ منهم، وشملت الحملة أربعة من أعضاء السكرتارية العامة هم (د. رفعت السعيد - وحسين عبد الرازق - وغريب نصر الدين - وعبد الصبور عبد المنعم)، وقدم ٥٦ من قيادات وكوادر التجمع للمحاكمة في قضايا التنظيمات السرية والتحريض علي أحداث ١٨ و١٩ يناير، وتواصل الصدام بين السادات وحزب التجمع ووصل ذروته بمنع صحيفة (الأهالي) من الصدور من أكتوبر ١٩٧٨ بعد مصادرتها لأسابيع متتالية وكانت قد صدرت في أول فبراير ١٩٧٨، ثم إلقاء القبض علي ٢٣ من قيادات الحزب ضمن ١٥٣٦ مصريا من قادة الأحزاب والقوى السياسية ومن الجماعات الإسلامية والمسيحية وأعضاء مجالس النقابات المهنية والعمالية ومواطنين عاديين في سبتمبر ١٩٨١، وتواصل الصراع بين الحكم والحزب الوطني من ناحية وحزب التجمع خلال حكم الرئيس مبارك، فاشتد في فترات وتراجع في فترات أخرى.

وعندما قرر الوفد استئناف نشاطه والعودة للحياة السياسية في منتصف عام ١٩٨٣، وبدا خلال مسيرته يمثل تهديدا محتملا للحزب الوطني الحاكم تحولت دفة الهجوم علي حزب الوفد.

وتكرر نفس المنهج مع حزب العمل عندما رأى الحكم في تحالفه مع الإخوان المسلمين وصعوده في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧، فتركزت الحملات على حزب العمل وأغلقت صحيفته الشعب وتم تجميده.

ولكن يبدو أن هناك جديدا في الساحة السياسية اليوم.

فعقب الانتخابات التي جرت في حزب الوفد في مايو الماضي على موقع رئاسة الحزب وفوز د. السيد البدوي، بدأ الوفد على لسان رئيسه والمتحدث الرسمي باسمه الزميل محمد مصطفى شردي في تقديم نفسه كالحزب الكبير الأخر في مواجهة الحزب الوطني، والنأي بنفسه عن الأحزاب الأخرى المعارضة بما في ذلك أحزاب الائتلاف الديمقراطي، والنظر إليها كأحزاب هامشية لا دور لها، بل الحديث عن أن الوفد طوال تاريخه كان عباءة تتسع لكل القوى والتيارات من اليمين إلي اليسار، ولفت النظر اهتمام الحزب الوطني وأجهزته سواء الصحف القومية أو الإذاعة والتليفزيون الرسمي بالوفد وتطوراته والتوسع في النشر عنه بإيجابية غير معهودة، وفسر البعض هذا الموقف الحكومي بأنه تطبيق للفكرة التي طرحت منذ فترة بوجود قرار من الحكم بإخراج جماعة الإخوان المسلمين الذين شكلوا بحصولهم علي ٨٨ مقعدا في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ أكبر قوة معارضة عدديا من البرلمان القادم وبحلول الأحزاب المدنية محل الإخوان، وأن الاختيار قد وقع علي الوفد ليقود هذه المعارضة المدنية، وأن الوفد برئاسة د. السيد البدوي قرر اقتناص الفرصة وطرح نفسه في انتخابات مجلس الشعب - ثم انتخابات الرئاسة - كقطب حزبي ثان إلى جوار الوطني.

وتتكرر فكرة وجود حزبين أو قطبين سياسيين ولكن بصورة أخرى علي يد الإخوان المسلمين، فقد نشطت جماعة الإخوان المسلمين في الفترة الأخيرة بزيارة مقار أحزاب الائتلاف الديمقراطي وإجراء مباحثات مع قادتها تحت عنوان (التنسيق والعمل المشترك) سواء في انتخابات مجلس الشعب القادمة أو في العمل على توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة، وتقدمت للعب دور رئيسي داخل (الجمعية الوطنية للتغيير) في جمع التوقيعات علي المطالب السبعة التي طرحها د. محمد البرادعي، وأخيرا وجهت الدعوة لأكثر من ٣٠ شخصية سياسية حزبية وغير حزبية للقاء تشاوري في مقر الكتلة البرلمانية للإخوان حول مستقبل مصر، وكان واضحا أن الإخوان يريدون تقديم أنفسهم أمام الحكم والرأي العام باعتبارهم القوة الرئيسية في المعارضة وقيادة لها، وتأكد ذلك بصورة قاطعة عندما اتصل إبراهيم الجعفري النائب الإخواني ببرنامج ٤٨ ساعة في قناة المحور خلال الفقرة التي قدمتها هناء السمري مع الزميلين ضياء رشوان ومجدي الدقاق وتناولت اللقاء الذي دعا إليه الإخوان المسلمون، وفاجأ الجميع بإعلانه أنه يوجد في الساحة السياسية المصرية قطبان فقط.. الحزب الحاكم وجماعة الإخوان، وشبه الوضع بعمود المغناطيس الذي يوجد له قطبان فقط، وأن بقية الأحزاب والجماعات ليس أمامها إلا أن تنجذب إلى أحد القطبين، الحكومة أو الإخوان، ناظرا إلى بقية الأحزاب كهوامش أو (رايش) لا قيمة له إلا بالانجذاب للقطب الإخواني إذ كان حزبا معارضا!!.

ويلفت النظر أن القوى الثلاث التي تتحدث عن وجود قطبين فقط في الحياة السياسية المصرية (الحزب الوطني - حزب الوفد - الإخوان المسلمون) تتبنى جميعها منهج الليبرالية الاقتصادية، أي أن هناك مشتركا بينها رغم اختلافها في البرنامج السياسي وقضية الديمقراطية وطبيعة الدولة (مدنية أم دينية) وتتجاهل تيارين عريضين ومؤثرين في المجتمع والسياسة المصرية، وهما التيار اليساري (الاشتراكي) ويمثله حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ومعه الحزب الشيوعي المصري وبقية مكونات التحالف الاشتراكي، والتيار القومي ويمثله الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب الكرامة وشخصيات ناصرية وقومية عديدة.

والحكم على هذه التيارات جميعا ومدى قوتها ونفوذها، سواء الحزب الحاكم أو الأحزاب المدنية الرئيسية المعارضة - يمينا ويسارا - أو جماعة الإخوان المسلمين - يفترض أن يحدده صندوق الانتخابات، وللأسف فالانتخابات الحرة النزيهة لا تعرفها مصر، وبالتالي يستطيع حزب أو جماعة الادعاء أنها قطب رئيسي، وأن ينكر عليها الآخرون ذلك.

ولكن التحركات الأخيرة للوفد والإخوان والحكم تفرض على التجمع وقوى اليسار والتيار القومي تحديا حقيقيا لكي تثبت أنها تمثل قطبا رئيسيا لا يمكن تجاهله أو إسقاطه من الحسابات، ولن يتحقق ذلك بمجرد البيانات والأقوال أو التحركات السياسية العليا كما يحدث الآن من جميع القوى . لا فرق في ذلك بين الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية والإخوان المسلمين - وإنما بنزول التجمع وقوى اليسار إلى الناس حيث هي ودعوتها للمشاركة وتنظيمها لتكون قوة ضغط حاسمة من أجل التغيير وتحقيق التحول من الاستبداد للديمقراطية.

وزيـــر إعـــلام الدولـــة

فريدة النقاش
كاتبة مصرية

سعدت جدا بتصريح لوزير الإعلام (أنس الفقي) قال فيه إنه ليس وزير إعلام الحكومة، أو وزير إعلام الوزراء وإنما هو وزير إعلام الدولة، فكم هو متأخر جدا هذا الإعلان.. متأخر ربما أكثر من خمسين عاما هي عمر التليفزيون المصري، متأخر لنصف قرن ويزيد، وتحديدا منذ قيام ثورة ١٩٥٢ التي انتهجت طريق الحزب الواحد سياسيا، وهو الحزب الذي سيطر كلية على الإعلام مقروءا، ومسموعا ومرئيا، وكان إعلاما موجها لصالح الحكومة وأداة مباشرة لها.

وكان حصاد الهيمنة على الإعلام من قبل النظام الوطني الناصري حصادا مريرا، أفاق عليه الشعب المصري حين وقعت الهزيمة الفاجعة عام ١٩٦٧، وكان الإعلام حتى ذلك الحين قد رسم صورة وردية لكل من الواقع اليومي لحياة المصريين والسياسات التي انتهجتها الحكومة، وحجب كل إشارة إلي سلبيات التجربة التي كانت قوى سياسية قد نبهت لها ثم دفعت ثمن رؤيتها، وكأنها زرقاء اليمامة التي تنبأت بما هو آت ورأت إلى الأبعد، وكان الشيوعيون المصريون على رأس هذه القوى التي شاءت حينها أن تساعد الثورة - التي ساندتها - لكي تتغلب على أخطائها وتفتح الباب لمشاركة شعبية حقيقية لا شعارية.

باختصار لم يكن الإعلام الرسمي - كما أنه ليس الآن - إعلاما للدولة المصرية بكل مكوناتها، ولكنه كان وبقي إعلام الحكومة، فجرى الخلط المقصود بين الدعاية التي تحولت أجهزة الإعلام بمقتضاها إلى أبواق، والإعلام الذي يبحث عن الحقيقة موضوعيا ودون تزويق، ليصل بها إلي أوسع جمهور فيضيئها من كل زواياها، ويحلل مكوناتها ويتيح الفرصة لكل القوى الاجتماعية سواء كانت ممثلة الحكومة أو خارجها، سواءكانت جزء من مكونات السيطرة الطبقية أو مناوئة لها باسم الطبقات الشعبية، ذلك أن الدولة - وليست الحكومة - هي ساحة صراع بين الطبقات.

وتبقي الدولة المصرية على ملكية وسائل الإعلام الجماهيري - الإذاعة والتليفزيون - وتسيطر عما يزيد على ٩٠٪ من الصحف أو الإعلام المقروء، بينما تتخلص من ملكية نسبة متزايدة من وسائل الإنتاج الأخرى، وتطلق يد الملكية الخاصة فيها.

وتضع الدولة نفسها هنا في تناقض صارخ لأن ملكية الدولة هي أول شكل من أشكال الملكية الجماعية، ويؤسس انتقال ملكية الأصول إلى الدولة، لعلاقة إنتاج فريدة من نوعها تقوم بفرض نفسها على المؤسسات المعنية مجسدة الفكرة التي تقول إنها دولة الشعب كله.

ومن المفترض والوضع كذلك أن تخضع هذه الوسائل الإعلامية باعتبارها ملكية جماعية إلى مراقبة جماهيرية، ويكون للمتلقي فيها حق المساءلة والرفض والقبول والاختيار، بل إن هذا المتلقي وهو جمهور واسع من كل الطبقات سائدة ومسودة يصبح طرفا في صراع الوجود داخل هذه المؤسسات التي تصبح غريبة عن أصحابها بمجموعهم حين تنحاز للطبقة المسيطرة وتنطق باسمها وحدها، لأن العاملين بها حتى وإن كانوا أفرادا غير منظمين في أشكال جماعية نقابية أو غيرها هم قادمون في الغالب الأعم من قلب الطبقات الشعبية والوسطى التي لا تمثلها الحكومة.

إن الدولة بهذا المعني - أي كملكية جماعية لكل الناس - تسعى إلي خلق إجماع بين الطبقتين السائدة والمسودة، وفي سبيل هذا الهدف تتخذ سلسلة من التدابير المادية الإيجابية بالنسبة للجماهير الشعبية، أي أنها بحكم فلسفة وجودها تقوم بالإسهام في صناعة الواقع وتحويله.

وترجمة تصريح وزير الإعلام (أنس الفقي) أنه وزير إعلام الدولة تفرض عليه لا فحسب إتاحة فرص جدية لا شكلية - أي من باب إبراء الذمة - لكل الأحزاب والقوى الاجتماعية والحركات الاحتجاجية والتشكيلات الثقافية للتعبير عن نفسها بالدرجة من الحرية التي تؤهلها للوصول بأفكارها ورؤاها لأوسع جمهور ممكن.. ولكن على أن تحظى هذه المؤسسات بنفس المساحة التي يحظى بها الحزب الحاكم في هذه الوسائل الإعلامية لأنها - نظريا - هي ملك الشعب كله.

بقي أنه نتيجة لهذا التاريخ الطويل من الإلحاق الدعائي لأجهزة إعلام الدولة بالحكومة أصبح العاملون بهذه الأجهزة موظفين بيروقراطيين وغالبا مذعورين خوفا من الإيذاء، وهناك حاجة ماسة الآن خاصة بعد بروز الإعلام الجديد ومساحة الحرية التي يتمتع بها إلى إتاحة الحرية للعاملين في إعلام الدولة وتأمينهم ضد البطش الأمني والسلطوي لكي يبدعوا.